

ملتقى الكويت المالي 2009 (1)

يشرفني في البداية أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لرئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الجابر الصباح يحفظه الله على تفضّله بالرعاية الكريمة لهذا المؤتمر الذي يُعقد تحت عنوان "ملتقى الكويت المالي"، ولحضوره الجلسة الافتتاحية لهذا الملتقى. ويسعدني أن أرحّب بكم جميعاً أجمل ترحيب على أرض دولة الكويت التي يسرها استضافة هذا الملتقى لما يتناوله من مواضيع وقضايا هامة متعلّقة بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وسبل تطوير اقتصاداتنا العربية بصفة عامّة، وقطاعاتها المصرفية والمالية على وجه الخصوص، وذلك للتأقلم مع الواقع الجديد الذي فرضته تداعيات تلك الأزمة.

وإذ أودّ أن أعبر عن ترحيبي للمشاركين في أعمال هذا الملتقى من أصحاب المعالي الوزراء، ومحافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد، ورؤساء مجالس الإدارة والرؤساء التنفيذيين في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المحلية منها ومن الدول الشقيقة والصديقة، وممثلي الهيئات الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية، متمنياً لهم طيب الإقامة في بلدهم الثاني، فإنه لمن دواعي غبطتي أن تتاح لي فرصة اللقاء في هذا الملتقى مع نخبة متميّزة من قيادات العمل المصرفي والمالي والخبراء في شؤون المال والاقتصاد. كما أودّ أن أحيي الجهود الطيّبة التي بذلتها مجموعة الاقتصاد والأعمال، واتحاد مصارف الكويت، وجميع المعنيين من بنك الكويت المركزي وعملهم الدؤوب في الإعداد والتجهيز لعقد هذا الملتقى، وتعاونهم المثمر في تنظيم الملتقى. كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتوجّه بالشكر لكلّ من ساهم في إنجاح عقد هذا الملتقى، وأخصّ بالذكر السادة مُعدّي أوراق وبحوث الملتقى والمعقبين عليها، وكذلك السادة المشاركين في إدارة حلقات النقاش وورش العمل بالملتقى.

(1) كلمة أقيمت في افتتاح فعاليات هذا الملتقى في دولة الكويت خلال الفترة 1 - 2 نوفمبر عام 2009 بتنظيم من مجموعة الاقتصاد والأعمال بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت.

لا تزال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تلقي بتداعياتها وانعكاساتها المؤثرة على مختلف دول العالم. وأصبحت تشكل المحور الأساسي لاهتمام الباحثين وصانعي السياسات والمسؤولين بمختلف مستوياتهم ومواقعهم، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

ويأتي ذلك نظراً لجسامة وعمق ما أدت إليه الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من تداعيات، وما أفرزته من تحديات اهتزت معها العديد من القواعد والآليات المنظمة لعمل الأسواق والنظم المالية والنقدية والرقابية في مختلف دول العالم، مع امتداد تداعيات هذه الأزمة إلى القطاع الحقيقي للنشاط الاقتصادي، فيما يمكن مشاهدته من حالة عامة من الركود والانكماش، وتزايد في معدلات البطالة - بدرجة أو بأخرى - في مختلف دول العالم.

ولقد فرضت تلك الأزمة بعمقها وأبعادها عملية مراجعة واسعة في دوائر صنع القرارات والسياسات الاقتصادية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، للعديد من المنطلقات والأسس والتوجهات التي ارتكزت عليها السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والرقابية خلال العقود الأخيرة، بعد أن برزت العديد من جوانب القصور في تلك السياسات بفعل تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ووصلت تلك المراجعة إلى النظر في إعادة بناء وترميم النظام المالي العالمي.

لا شك في أن الظروف والتحديات الجديدة التي تفرضها تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على اقتصاداتنا العربية بصفة عامة، وقطاعاتها المصرفية على وجه الخصوص، تثير التساؤلات حول العديد من المواضيع ذات العلاقة بتلك الأزمة. ومن أبرز تلك المواضيع ما يرتبط بالتغيرات التي أحدثتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على توجهات السياسات الاقتصادية، والإستراتيجيات التحفيزية والإنمائية، وسبل تطوير عمل الأسواق المالية والنقدية وتعزيز سبل الرقابة عليها.

وإنه، وفي إطار تطلّعاتنا إلى نتائج مناقشات هذا المنتدى للدور المستقبلي للبنوك المركزية والسلطات الرقابية في ضوء ما كشفت عنه الأزمة المالية العالمية من سلبيات في آليات عمل المؤسسات والأسواق، وفي ضوء متابعتنا الحثيثة للتوجّهات الدولية بشأن الدروس المستفادة من هذه الأزمة، فإننا ننظر بصورة إيجابية إلى ما هو مقترح من تعديلات في أساليب العمل الرقابي على المستوى الدولي والتي تستهدف إيجاد نظم مصرفية مستقرّة وفعّالة من خلال العديد من محاور الإصلاح المالي، ومنها تعزيز الضوابط الرقابية المتعلّقة بكلّ من معيار كفاية رأس المال ومعيار السيولة، وأخذاً بعين الاعتبار ما كشفت عنه الأزمة المالية العالمية من أن ارتفاع مستويات الرفع المالي وتداعيات ضعف الانضباط الائتماني كانت من العوامل الأساسية المسببة لتلك الأزمة.

ولعلّه من المناسب أن يتم التعامل مع التعديلات المقترحة لتعزيز معيار كفاية رأس المال - بازل (2) - بصورة متأنّية، وعلى مراحل، تأخذ في الاعتبار أهمية عدم إعاقه انسياب الائتمان المصرفي الذي تتطلّبه المرحلة الحالية لآليات عمل الاقتصادات الكلية في الدول العربية، ودون أن يعطلّ ذلك ما قد تكشف عنه حاجة القطاعات المصرفية إلى تدعيم قواعدها الرأسمالية في مواجهة أي انعكاسات سلبية للأزمة المالية العالمية على ميزانيات القطاع المصرفي، خاصّة وأن رسملة البنوك لانزال تشكل هاجساً قوياً لمواجهة أي انخفاض مؤثّر في قيمة الأصول لتلك البنوك. كذلك فإننا ننظر أيضاً بذات الإيجابية إلى أهمية تقوية نظم السيولة بما يعزّز ضبط مخاطر التوسّع في العمل المصرفي بصفة عامّة.

هذا، وينظر بنك الكويت المركزي بصورة إيجابية إلى بعض الجوانب الأخرى من دروس الأزمة، ومنها أهمية إرساء أطر عمل سليمة لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية، حيث أثبتت المنهجية والمفاهيم التقليدية عدم قدرتها على كبح الأسواق المتأزّمة، الأمر الذي أصبحت معه اختبارات الضغط جزءاً من الأساليب المهمّة في تخفيف وطأة المخاطر. وفي هذا الإطار، فقد أكدت الأزمة على أهمية وجود نظم للإنذار المبكر لمواجهة أي مخاطر نظامية، مع الاهتمام بإعداد

الدراسات التي تتناول التطورات في مؤشرات عمل الاقتصاد الكلي، وتوفير المعلومات حول المخاطر الأساسية التي تتعرض لها الأسواق، وهو ما يشكل عنصراً حاسماً في تعزيز قدرة الأسواق على تمييز هذه المخاطر والتعامل معها. كذلك أكدت الأزمة على أهمية تعزيز معايير الحوكمة، ومراجعة أساليب العمل المصرفي المتعلقة بشروط التمويل، ووضع أو تحديث التشريعات في المجال المصرفي التي تسمح بتوسيع الدور الرقابي ليطال المؤسسات التي تقوم بتطوير أنشطة لها خصائص العمل المصرفي.

وعلى صعيد السياسات الاقتصادية في الدول العربية، فإن رؤية بنك الكويت المركزي تقوم على أساس إنتهاج التوازن بين الحاجة إلى دعم الطلب الكلي ومخاطر خروج التدفقات الرأسمالية ومخاطر الانعكاسات السلبية على أوضاع المالية العامة في تلك الدول، وهو ما يتطلب من البنوك المركزية تطبيق سياساتها النقدية في هذا الشأن بحذر شديد في إطار عملية رصد مستمرة لحركة تدفق الأموال واتجاهات التضخم.

إنه، وفي إطار مواجهة انعكاسات الأزمة المالية العالمية على القطاع المصرفي والوضع الاقتصادي في دولة الكويت، فقد باشر بنك الكويت المركزي منذ بداية شهر أكتوبر عام 2008 بضخ السيولة داخل الجهاز المصرفي، كما أدخل تعديلات في مجموعة من النسب الرقابية، وذلك بهدف تخفيف ضوابط الإقراض، إضافة إلى إجراء خمسة تخفيضات في سعر الخصم، كان آخرها بتاريخ 2009/5/14 ليصل سعر الخصم إلى 3% من 5,75% بتاريخ 2008/10/8. كما تم أيضاً صدور القانون رقم (30) لسنة 2008 بتاريخ 2008/11/3، بشأن ضمان الودائع في البنوك المحلية في دولة الكويت.

كذلك فقد قام بنك الكويت المركزي بإعداد مشروع بقانون بشأن تعزيز الاستقرار المالي في دولة الكويت وصدر بمرسوم بقانون بتاريخ 2009/3/26، والذي جاء في إطار من السياسات

والإجراءات الاحترازية والاستباقية في مواجهة أي انعكاسات سلبية للأزمة المالية العالمية على النظام المالي، وعلى الوضع الاقتصادي بصفة عامة.

ويرتكز هذا البرنامج على مجموعة محاور تستهدف تحصين القطاع المصرفي وترسيخ دعائم الثقة في النظام المالي، وتحفيز النشاط الاقتصادي، وإيجاد معالجات خاصة بقطاع شركات الاستثمار، وذلك للشركات المليئة.

وأخيراً، فإنه لا يسعني إلا أن أرحب مرّة أخرى بهذا الحضور الكريم، وإنه ليحدونا الأمل في أن يوفّر هذا الملتقى فرصة طيبة لتبادل الآراء والأفكار على نحو يمكن الاستفادة منه في رسم السياسات الرامية إلى تعزيز قدرة اقتصاداتنا العربية على مواجهة تحديات الواقع الجديد الذي فرضته الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة، بما في ذلك تطلّعاتنا نحو تطوير القواعد والآليات المنظّمة لعمل الأسواق المالية والنظم الرقابية، وذلك بما يعزّز استقرار النظم المالية والاقتصادية في دولنا، ويزيد من مناعة هذه النظم في مواجهة أي أزمات.